المعلوماتية والجريمة

تحليل مضمون لبعض الجرائم الإلكترونية في المجتمع المصري

دكتور

محمد سعيد عبد المجيد

أستاذ مساعد علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة طنطا

٢٠٠٦

دار ومكتبة الإسراء

للطبع والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

2006

رقم الإيداع :	9015/2006
الترقيم الدولى :	977 – 5265 – 89 – 4

دار ومكتبة الإسراء

للطبع والنشر والتوزيع

طنطا : 62 شارع الويشى – خلف صيدناوى
☎: 3345968 (040) – 📱: 0121246345
فاكس: 3349047 (040)

أسيوط : برج الصفا – بداخل الممر التجارى – بجوار المستشفى الشاملة – ميدان المجدوب
📱: 0121246345


بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾
صدق الله العظيم

إهداء

إلى من شاركوني جهدي
كلمة بكلمة

أمي الغالية

وزوجتي الحبيبة

ونور عيني..عمر .. وبسملة



أولاً: مقدمة الدراسة

لا شك أن الجريمة تعد ظاهرة اجتماعية تتواجد بتواجد الإنسان والمجتمع وتتطور بتطورهما . وإذا كانت الثورة المعلوماتية تمثل سمة أساسية من سمات العصر الذي يعيشه العالم في الوقت الراهن ، فلا شك أن المجرمين يحاولون الاستفادة من هذا التقدم التقني ، وتبعاً لذلك فانه من البديهي أن تظهر أنماط جديدة من الجرائم لم تكن معهودة في السابق، وهذا ليس قاصراً على أسباب التقدم التقني فقط بل يحدث دوماً وبصفة مستمرة ، فالمجرم والجريمة في تغير وتجدد مستمر، فمجرم الأمس ليس كمجرم اليوم وبالتالي فجريمة الأمس ليست كجريمة اليوم ، فغسيل الأموال على سبيل المثال جريمة قديمة وهي سائدة منذ عشرات السنين . ولكن غسيل الأموال باستخدام الكمبيوتر يوفر عنصري السرعة والفعالية في إتمام الجريمة .

فبفضل الثورة المعلوماتية فإن الغالبية العظمي من الناس يتسنى لهم الآن الوصول إلى كم هائل من المعلومات المجانية المتاحة والتي تتناول أي موضوع يمكن أن يتخيله العقل ،ومن ضمن ما أتاحته الثورة المعلوماتية تكنيكات جديدة في الجريمة والانحراف ،قد يستفيد منها من لديه استعدادا داخلياً ، لذلك فقد ظهرت الجرائم الالكترونية كنمط متزايد الانتشار .

ومن أمثلة الجرائم الإلكترونية جرائم الانتهاكات ضد حقوق المؤلف، والملكية الفكرية ، وفيروس الحاسب الآلي ، وجرائم الاحتيال

باستخدام البطاقات ، والأخطاء في استعمال التوقيع الالكتروني ، واستخدام التليفون المحمول في الجريمة ، والاحتيال عبر الإنترنت، والإرهاب الالكتروني .

وتعد هذه الدراسة محاولة لرصد وتحليل التغيرات الاجتماعية المرتبطة بالثورة المعلوماتية وتأثيرها على ظهور أنماط جديدة من الجرائم .

ثانياً: أهداف الدراسة

وفقاً للتصور السابق تهدف هذه الدراسة إلى :

١- محاولة تحديد مفهوم الجريمة الإلكترونية .

٢- محاولة رصد وتحليل المستجدات الإجرامية في عصر الثورة المعلوماتية .

٣- محاولة رصد أهم التغيرات الاجتماعية وتأثيرها على زيادة معدلات الجريمة .

٤- محاولة الكشف عن حجم ونمط أهم الجرائم الجديدة .

٥- محاولة تحليل ما تعكسه الجرائم الالكترونية من تغيرات اجتماعية واقتصادية .

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

من خلال الأهداف السابقة انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مؤداه " ما أهم أسباب ودوافع ارتفاع معدلات الجريمة المعلوماتية ؟ "وقد تضمن هذا التساؤل المحوري عدة تساؤلات فرعية تتمثل فيما يلي:

١- ما هو مفهوم الجريمة الإلكترونية ؟

٢- ما هي أهم سمات المجرم المعلوماتي ؟

٣- ما هي أنماط الجرائم التي انتشرت في ظل الثورة المعلوماتية ؟

٤- كيف أثرت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري علي معدلات الجريمة ؟

٥- ما هي أهم الآثار المترتبة علي الجرائم الالكترونية ؟

رابعاً: مفهومات الدراسة:

١ـ مفهوم الجريمة :

الجريمة ظاهرة اجتماعية وجدت في الماضي ولا تزال موجودة حتى يومنا هذا ، وقد اصطلحت المجتمعات على تسمية الخروج على ما رسمته من مبادئ بأنواعها بأنه جريمة ، وأن فاعلها أو مرتكبها مجرم . فالجريمة هي نوع من الخروج على قواعد السلوك ، التي يضعها المجتمع لأفراده[١].

لذلك ففهم الجريمة في أي مجتمع يتطلب اكتشاف المعاني الاجتماعية التي تحدد الجريمة وردود الفعل الاجتماعية لها في أي مجتمع ، وكذلك العمليات التي تنشأ من خلالها هذه المعاني وتتغير وتستمر[٢] .

ولفظ الجريمة واسع وغالباً ما يكون استخدامه غير قاطع لأن الجريمة نسبية نظراً لأنها تتغير دائماً كما أن المجتمع يتغير باستمرار ، فما كان يعتبر عدم امتثال بالأمس قد يتحول اليوم إلى معيار وقد يتغير غداً إلى انحراف[٣] .

ويمكن تصنيف تعريفات الجريمة إلى اتجاهين رئيسيين هما الاتجاه القانوني ، والاتجاه الاجتماعي . ويشير التعريف القانوني للجريمة إلى أن الفعل الإجرامي هو انتهاك القانون الجنائي سواء بالفعل أو الامتناع عن واجب يحدده هذا القانون[٤] .

أما تعريف علماء الاجتماع للجريمة فقد اتخذ نهجاً مخالفاً للتعريف القانوني . حيث ذهب بيرجس Burgess في تعريفه للمجرم

بأنه الشخص الذي يعتبره المجتمع مجرماً ويعتبر هو نفسه كذلك . أما تعريف سذرلاند Sutherland للجريمة فيشير إلى أنها "السلوك الذي تحرمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع ، والذي تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه [٥] .

وفى ضوء أهداف الدراسة الراهنة يمكن تعريف الجريمة على أنها ارتكاب فعل يضر بمصلحة المجتمع ويهدد كيان الجماعة ويفرض القانون عقاباً له .

٢ـ الجريمة الالكترونية :

تعد الجريمة الالكترونية ظاهرة إجرامية جديدة يقترفها مجرمون أذكياء يمتلكون أدوات المعرفة التقنية ، وتطال اعتداءاتها المعلومات المخزنة والمنقولة عبر نظم وشبكات المعلومات ، وتمس الحياة الخاصة للأفراد وتهدد الأمن القومي والسيادة الوطنية ، وأيضاً تشيع فقدان الثقة بالتقنية وتهدر إبداع العقل البشرى [٦] .

وتعرف الجرائم الالكترونية بأنها ذلك النوع من الجرائم الذي يتطلب إلماماً خاصاً بتقنيات الحاسب الآلي ونظم المعلومات لارتكابها أو التحقيق فيها ومقاضاة فاعليها . كما تعرف بأنها الجريمة التي يتم ارتكابها إذا قام شخص ما باستخدام معرفته بنظم المعلومات بعمل غير قانوني . وهناك من عرفها بأنها أى عمل غير قانوني يستخدم فيه الحاسب كأداة أو موضوع للجريمة . وتعرف كذلك بأنها جميع الأفعال الإجرامية التي ترتكب بواسطة الحاسب الآلي أو شبكة الانترنت ، وتشمل

الجرائم الجنسية ، وجرائم الاختراقات ، وجرائم التجارة الالكترونية ، وجرائم القرصنة ، والجرائم المنظمة ، وفي كل الأحوال فالجرائم الالكترونية لا تعترف بالحدود بين الدول ، ولا حتى بين القارات، فهي جريمة تقع في أغلب الأحيان عبر حدود دولية كثيرة [٧] .

وهناك عدة اصطلاحات تستخدم للدلالة على الجرائم الالكترونية مثل الجريمة المعلوماتية ، وجرائم التقنية العالية ، وجرائم الكمبيوتر والانترنت Cyber Crimes ، وكلها تستلزم معرفة التقنيات الحديثة الشبكات الالكترونية والشفرات وأنظمة التحويل المالي [٨] .

وتستهدف الجرائم الالكترونية جنى الأموال ، أو إلحاق الخسائر بأطراف أخرى ، أو ضرب قدراتها التنافسية كما أن بعضها قد يستهدف التشهير ، أو الحصول علي إثارة غير مشروعة ، وغيرها من دوافع الإجرام المعروفة والتي يوفر لها الفضاء الافتراضي مجالاً رحباً ، في ظل ما يكتسبه مرتكب تلك الجرائم من شروط حماية أوفر ، وقدرة على التخفي ، وانخفاض في حجم المخاطرة[٩] .

وتعد جرائم الكمبيوتر والانترنت من أشهر أنواع الجرائم الالكترونية لما يترتب عليها من خسائر ضخمة حيث على سبيل المثال بلغت خسائر الشركات الأمريكية من جراء الجرائم الالكترونية عام ١٩٩٨ (١٠) مليارات دولار ، أما في عام ٢٠٠٢ فقد تجاوزت الخسائر (١٤) مليار دولار [١٠] .

وتعرف جرائم الانترنت بأنها تلك الأعمال غير المشروعة التي تكون شبكة الانترنت ، أو إحدى تطبيقاتها وسيلة لها ، أو أن تكون الشبكة أو

إحدى عناصرها ومكوناتها ضحية مستهدفة من قبل الفاعل أو الفاعلين .
ومن هنا يمكن التفرقة بين جرائم الانترنت عامة ، وجرائم الحاسب خاصة حيث أن جريمة الحاسب (سواء كان وسيلة أو ضحية) يمكن أن تتم دون الحاجة إلى الارتباط بشبكة الانترنت مثل توظيف الحاسبات وملحقاتها في جرائم التزييف ، والتزوير ، أو سرقة المعلومات ، وتدميرها ، أو سرقة الأجهزة ، والبرامج ، أما جريمة الانترنت فشرطها الرئيسي وجود جهاز حاسب متصل بالانترنت لإتمام أركانها [١١] .

وهناك العديد من الخصائص لجرائم الانترنت منها :

- يسهل (نظرياً) ارتكاب الجريمة ذات الطابع التقني .
- سهولة إخفاء معالم الجريمة ، وصعوبة تتبع مرتكبيها .
- الحرفية الفنية العالية التي تتطلبها سواء عند ارتكابها أو عند مقاومتها.
- يلعب البعد الزماني (اختلاف المواقيت بين الدول) ،والمكاني (إمكانية تنفيذ الجريمة عن بعد ، والقانوني (أي قانون يطبق؟) دوراً مهماً في تشتيت جهود التحري والتنسيق الدولي لتعقب مثل هذه الجرائم .
- جرائم الانترنت تتسم بالغموض حيث يصعب إثباتها ، والتحقيق فيها، كما هو الحال في الجرائم التقليدية .
- كثير من جرائم الانترنت لا يتم الإبلاغ عنها إما لعدم اكتشاف الضحية لها أو خشيته من التشهير [١٢] .

ويمكن أن تندرج الجرائم الالكترونية تحت نمطين مختلفين من الجرائم هما :

١- فعل غير قانوني ضد أجهزة الكمبيوتر أو الاتصالات : مثل سرقة الأقراص الصلبة والمرنة ، وسرقة الوقت من الخدمات الكابلية والتليفونية ، وسرقة المعلومات ، وكذلك جرائم تعمد الأذى أو الغدر والتدمير .

٢- استخدام أجهزة الكمبيوتر والاتصالات لارتكاب فعل غير قانوني : كالتزوير وتهديد الأمن العام ، والعمليات الإرهابية وغيرها من الجرائم(١٣) .

ومما سبق يمكن تعريف الجرائم الالكترونية بأنها أفعال غير مشروعة تتم باستخدام أدوات التقنية العالية ونظم الاتصالات الحديثة ، وبعض أشكال هذه الجرائم لا يكون جديداً في مضمونه ولكنه يكون جديداً في الأدوات المستخدمة مثل الكمبيوتر و شبكة الانترنت ، والتليفون المحمول ، والأقمار الصناعية . ومن أمثلة الجرائم الالكترونية جرائم الاختراقات ، وجرائم القرصنة ، وتخريب المواقع ، ونشر الصور الإباحية ، والمواقع الكاذبة ، وغسيل الأموال ، والتجسس ، والأعمال الإرهابية.....الخ .

خامساً: قضايا الدراسة:

١ـ الثورة المعلوماتية :

إن الثورة المعلوماتية الحالية ليست بالطبع هي أول ثورة معلوماتية عرفها الإنسان ،ولكنها ربما تكون أكثر أهمية لما ترتب عليها من آثار ساهمت في تغيير شكل الحياة البشرية . لذلك فعلى الرغم من أن مصطلح مجتمع المعلومات لم يظهر إلا منذ وقت قريب إلا أن هناك عدد لا بأس به من المؤلفات حول الموضوع أصبح متوافراً ويشكل محاولة لتحديد طبيعة وخصائص مجتمع المعلومات. من ذلك مثلاً توفر شبكة اتصالات متقدمة جداً وبنية تحتية وقطاع تكنولوجي قادر على إنتاج ثروة معلوماتية بالإضافة إلى تزايد الوعي الاجتماعي والثقافي بأهمية المعلومات(١٤).

ويتميز مجتمع المعلومات بمجموعة من الخصائص التي تميزه جوهرياً عن المجتمعات التقليدية من أهمها ما يلي :

- العالمية ، وهذا يعني تجاوز الدولة كوحدة معنوية .
- العلمية والتقنية ، من خلال القدرة علي التعامل مع التكنولوجيا يتعامل الإنسان مع البيانات التي يوظفها في صالحه أو في صالح مجتمعه .
- الاعتماد علي المحتوي المعرفي الرقمي .
- مجتمع المعلومات مجتمع افتراضي أكثر منه مجتمع واقعي ملموس . وهو مجتمع شديد الخصوصية حيث يستطيع الفرد الانتماء إلي جماعات متعددة تضم جنسيات متعددة ، لها اهتمامات مشتركة ،علمية أو فنية أو أدبية ،مشروعة أو غير مشروعة (١٥) .

ولعل أهم العوامل التي أدت إلى صعود العولمة هو التطور التكنولوجي الهائل الناشئ عن الثورة المعلوماتية وهو تطور يرتكز على الدافع الابتكاري للفرد وقدرته على توظيف المعلومات(١٦).

ونجد أن مرحلة الثورة المعلوماتية التي يعيشها العالم الآن ، امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات:

- ثورة المعلومات أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال وتخصصات ولغات عديدة، والذي أمكن السيطرة عليه والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات.
- وثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مروراً بالتليفزيون والنصوص المتلفزة وانتهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.
- وثورة الحاسبات الإلكترونية التي توغلت في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها (١٧).

ومن السمات الأساسية لهذه المرحلة أن تطور المعلومات والمعرفة يحدث بصورة سريعة جداً وفى مدى زمني قصير(١٨). لذلك توصف الثورة المعلوماتية بأنها ساعدت إلى حد بعيد في اختصار المدى الزمني الذي كان يفصل بين كل ثورة صناعية وأخرى . فقد أخذ هذا المدى يضيق باستمرار بحيث يمكن القول بأنه إذا كان العالم قد انتظر ما يقرب من ١٨٠٠ عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى ، وأنه لم يدخل في عصر الثورة الصناعية الثانية إلا بعد مئة عام من ذلك التاريخ، واحتاج فقط إلى ما لا يزيد على

ربع قرن ليدخل في عصر الثورة الصناعية الثالثة، إلا أنه أصبح اليوم وربما في أقل من عشر سنوات على مشارف ثورته الصناعية الرابعة[١٩]. وتتميز هذه الثورة بأنها على خلاف الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية اللتين اعتمدتا على مصادر غير متجددة مثل الحديد واليورانيوم ، وترتب على ذلك وجود حدود لنموها وتطورها، فإن ثورة المعلومات القاسم المشترك في الثورة الثالثة ، تعتمد على مصدر متجدد، وهو التدفق اللا متناهي للمعرفة والأفكار[٢٠]. لذلك ففي خلال السنوات القليلة القادمة، ستكون هناك قرارات كبرى سيتعين على الحكومات والشركات والأفراد اتخاذها. وسيكون لهذه القرارات أثرها في المسار الذي يسلكه الطريق السريع للمعلومات وفى مدى الفائدة التي سيجنيها متخذو تلك القرارات[٢١].

وإذا كان العصر الصناعي قد قسم العالم إلى جانب مسيطر ومهيمن، صاحب حضارة الموجة الثانية، وعشرات من المستعمرات في الموجة الأولى، غاضبة وإن تكن خاضعة. فالعالم اليوم ، يصطف اصطفافاً حضارياً مختلفاً. فنحن الآن كما يرى" آلفن توفلر Toffler" نسرع الخطى نحو بناء سلطوي مختلف اختلافاً تاماً ، نحو عالم لا ينقسم إلى قسمين فحسب، وإنما ينقسم انقساماً حاداً إلى ثلاثة أقسام متناقضة ومتنافسة: الأولى التي ما يزال يرمز لها بالفأس، والثانية بخط الإنتاج الصناعي، والثالثة بالكمبيوتر[٢٢].

وهكذا سيترتب على الثورة المعلوماتية قيام نوع جديد من التقسيم الدولي للعمل يقوم بالأساس على القدرة على مواكبة ثورة المعلومات،

تتحول فيه المجتمعات الزراعية والصناعية إلى دول عالم رابع[٢٣] . ووفقاً لهذا تقوم أمم الموجة الثالثة ببيع المعلومات والإعلام، والمبتكرات ، والإدارة،والثقافة الرفيعة والشعبية، والتكنولوجيا المتقدمة، والتعليم، والتدريب المهني، والرعاية الطبية ، والخدمات المالية.. وغيرها للعالم . ومن بين تلك الخدمات الأخرى يمكن أن تقدم أيضاً الحماية العسكرية القائمة على امتلاكها لقوات عسكرية متفوقة تنتمي للموجة الثالثة[٢٤].

وتمثل شبكة الإنترنت وجه المجتمع المعلوماتي الجديد بما تنشره من قيم وعادات وتقاليد وثقافة خاصة . وكذلك بما تقدمه من قوة كبيرة للنخبة التي تدير هذه الشبكة[٢٥].والدليل على مدى قوة الإنترنت تقرير ستار حول" فضيحة كلينتون " على سبيل المثال والذي يعد علامة فاصلة في تاريخ استخدام الإنترنت سياسياً. وتتيح الإنترنت أيضاً المعلومات من مصادر متعددة ومتنوعة ومن جهات ذات توجهات مختلفة مما يساعد على مضاهاة مقارنة المعلومات وتقييمها، وهي لا تجعل المعلومة حكراً على أحد فالكل يعرفها والكل قادر على الوصول إليها وهي تتجاوز مستوى التغطية السطحية للأحداث السياسية[٢٦].

ومما سبق يمكن القول إن المعلوماتية تمثل مرحلة جديدة يشهدها العالم ويشارك في صنعها وتحديد اتجاهاتها الدول المتقدمة ،وتدعو المعلوماتية إلي ضرورة سيادة النمط الليبرالي والديمقراطي الغربي في كل دول العالم مما سيجعل ثقافات الدول النامية – التي لا يتجاوز دورها دور التابع

والمتلقي – تابعة وباهتة الملامح وسيحرمها من تحقيق ذاتها وخصوصيتها الثقافية.

٢ ـ نماذج من الجرائم الالكترونية :

هناك نماذج وأشكال متنوعة للجرائم الالكترونية والتي تتم باستخدام أو تكون ضد نظم الاتصالات الحديثة ، وفيما يلي عرض لأهم هذه الأشكال :

أ- الإباحية الالكترونية :

تتمثل في ما يسمى " الإباحية الالكترونية Pornography " عبر شبكة الانترنت ، حيث يتم تبادل الصور والأفلام المخلة بحرية تامة عن طريق هذه الشبكة ، وأصبح هناك نواد للإباحية تباشر أعمالها بالاستعانة بشبكة الانترنت (٢٧) .

ويلاحظ زيادة عدد المترددين علي المواقع الإباحية علي مستوي العالم ،فقد قامت بعض الشركات بدراسة عدد الزوار لصفحات الدعارة والإباحية على شبكة الانترنت ، ووجدت أن بعض هذه الصفحات الإباحية يزورها (٣٨٠٠٣٤) زائر في اليوم الواحد ، وهناك أكثر من مائة صفحة مشابهة تستقبل أكثر من عشرين ألف زائر يومياً وأكثر من ثلاثة ألاف صفحة مشابهة تستقبل أكثر من (١٤٠٠) زائر يومياً ، وإن صفحة واحدة تزعم أن لديها أكثر من ثلاثمائة ألف صورة خليعة تم توزيعها أكثر

من مليار مرة . كما بلغ مجموع الأموال المنفقة على الصفحات الإباحية ثلاثة مليارات دولار في عام ٢٠٠٣ (٢٨) .

وتتمثل المشكلة الأساسية في أن المواد الإباحية في الانترنت يمكن أن تتخذ أشكال مختلفة لا حصر لها ، بعضها صريح واضح مثل المجموعات الإخبارية ، أو المجموعات الأخرى المتخصصة في مثل هذه الموضوعات مثل" البلاى بوى Play boy " و " البنت هاوس Pent house "، وبعضها الآخر يصعب كشف هويتها مثل المكتبات السرية المعروفة لتجار المواد الإباحية دون غيرهم (٢٩) .

ب- التشهير والقذف :

المواقع الموجهة ضد أشخاص محددين موجودة ، ولكنها ليست منتشرة انتشار المواقع الأخرى ، وتركز هجومها غالبا على إبراز سلبيات الشخص المستهدف ونشر بعض أسراره سواء التي يتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة بعد الدخول على جهازه والعبث به أو تلفيق الأخبار عنه (٣٠) . وتزداد خطورة هذه الجريمة في المجتمعات المحافظة والتقليدية حيث أن أكثر ما يميز هذه المجتمعات هو عملية الوصم لكل من يقوم بسلوك مشين أو عمل قبيح خارج عن المألوف ، وهذا الوصم يختلف حسب طبيعة العمل والسلوك المقترف فمن خرجت صورته في وضع غير لائق من خلال الأجهزة الالكترونية الحديثة وصم بالعار بل قد تصل بهم إلى حدوث "الموت الاجتماعي" لمن خرجت صورته بشكل مشين فهو يعتبر حياً

فيزيائياً ولكن سمعته ومكانته قد أصابها خلل اجتماعي مما يضطره للهروب من الناس بل قد يلجأ إلى الاعتزال عنهم (٣١) .

ج- الجرائم المنظمة :

تعتمد هذه الجرائم على الأخذ بوسائل التقنية الحديثة سواء في تنظيم أو تنفيذ أعمالها ، ومن أمثلة هذه الجرائم غسيل الأموال Money Laundering ، والاحتيال ، وإنشاء المواقع الكاذبة مما يساعد المنظمات الإجرامية المنظمة مثل المافيا في تجاوز قوانين بلد محدد ، والعمل في بلد آخر يسمح تلك الأنشطة (٣٢) .

ولا تكمن المشكلة الرئيسية في استغلال عصابات الجريمة المنظمة للإمكانيات التكنولوجية المتاحة ، وإنما في عجز رجال الشرطة عن ملاحقتهم فيها ، خاصة بعد التطور التكنولوجي الذي يسر من عمل تلك الشبكات الدولية . فالسوق غير المشروعة موجودة لأن هناك طلب علي السلع والخدمات غير المشروعة ،والمنظمة الإجرامية لديها الرغبة وعلي استعداد لتلبية ذلك الطلب .وغالباً ما تكون الأنشطة غير المشروعة داخلة ومغطاة بأنشطة مشروعة مما يصعب عملية الكشف عنها وضبطها (٣٣) .

د- جرائم الاختراقات :

من أمثلة هذه الجرائم تدمير واختراق المواقع الرسمية أو الشخصية أو الاستيلاء على أرقام البطاقات الائتمانية . ويطلق على مرتكب هذا النوع من الجرائم أسماء متعددة مثل (القراصنة ، كاسرو الشفرات ، الهاكرز Hackers ، الكاكرز Crackers) (٣٤) . ويلاحظ أن معظم المتسببين

في عمليات القرصنة هم أصلاً مبرمجون لديهم دوافع نفسية غير سوية ، ويمكن تقسيم هؤلاء القراصنة إلى نوعين هما :

– الهاكرز Hackers : يمارسون أفعالهم الإجرامية من خلال الهواية أو العمل أصلاً لتخريب مواقع هامة أو شراء بعض المنتجات والبرامج بطرق ملتوية ، وأيضاً الحصول على معلومات هامة من أماكن مختلفة وأخطرهم صانعي الفيروسات وملفات كسر الحماية حيث أنهم مبرمجون متخصصون ذوو قدرات عالية جداً .

– الكاكرز Crackers : عبارة عن مستخدمين عاديين أو هواة لديهم القدرة على البرمجة والبحث الجيد على صفحات الانترنت للوصول إلى ملفات كسر الحماية بغرض استعمالها أيضاً يكونون من أصحاب النسخ غير القانوني للبرامج (٣٥) .

هـ- الإرهاب الالكتروني:

في ظل ثورة المعلومات ، فإنه إذا كان يوجد عنصر ثوري متحمس يريد أن يسمع صوته ، فيمكن حدوث ذلك عن طريق الأساليب التكنولوجية المتطورة . ويعلم الإرهابي الذي يمارس نشاطه حالياً أن أعماله الإرهابية ستذيعها كافة وسائل الإعلام ، وأن صور الهجوم والعنف يمكن أن تبث عبر العالم من خلال الأقمار الصناعية وبالتالي إثارة الرأي العام وجذب الانتباه لهم ولأفكارهم (٣٦) .

ففي عصر الازدهار الالكتروني ، وفى زمن قيام الكترونية ، تبدل نمط الحياة ، وتغيرت معه أشكال الأشياء وأنماطها ، ومنها ولاشك أنماط

الجريمة ، والتي قد يحتفظ بعضها بمسماها التقليدي مع تغيير جوهري أو بسيط في طرق ارتكابها . ومن هذه الجرائم الحديثة في طرقها القديمة وفى اسمها جريمة الإرهاب والتي أخذت منحى حديثاً يتماشى مع التطور التكنولوجي (٣٧) .

وما سبق يوضح أن هناك نماذج وأشكال متنوعة للجرائم الالكترونية ، وبعض هذه الأشكال لا يكون جديداً في مضمونه ولكنه يكون جديداً في الأدوات المستخدمة .

سادساً: التوجه النظري للدراسة:

تتبنى الدراسة نظرية الصراع الثقافي والاجتماعي" لثورتين سيلين Thorsten Sellin "، وتري هذه النظرية أن الصراع الثقافي والاجتماعي يلعب دوراً هاماً في إحداث التفكك الاجتماعي الذي يؤدي إلي السلوك الإجرامي وارتفاع معدله، والصراع الاجتماعي يعني صراعاً بين جماعتين أو أكثر تتفاوت قيمها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة (٣٨).

ويعني الصراع الثقافي صداماً بين عناصر ثقافتين، وأهم هذه العناصر القيم والعادات والتقاليد، ويأخذ الصراع الثقافي صوراً عديدة منها:

- الصراع بين قيم الجماعات المهاجرة والأقليات وبين قيم المجتمع العام.
- الصراع بين قيم الطبقات الاجتماعية علي مستوي المجتمع.
- الصراع بين قيم الأجيال المتعاقبة (٣٩).

ويري "سيلين " أن السلوك الإجرامي هو سلوك صراع بالأساس. فالكائنات البشرية تنتمي وتسهم في جماعات لها من المصالح ما يتعارض مع مصالح جماعات أخري، ولهذا تدخل الجماعات في صراع مستمر لحماية وجودها وللحفاظ علي مركزها الاجتماعي. كما تؤكد النظرية علي أن الصراع الثقافي يكون شرطاً مهماً لارتفاع معدلات الجريمة نتيجة لوجود نسقين متصارعين للقيم في المجتمع في وقت واحد (٤٠) . ويتضح من ذلك مدي تأثر سيلين بآراء دوركايم. عندما أشار إلي دور الثقافة العامة في إنتاج السلوك الإجرامي.

وبتطبيق ذلك علي موضوع الدراسة نجد أن الصراع الثقافي والاجتماعي يحدث في ظل تناقض قيم الثقافة المادية التي تدعو إليها العولمة والثورة المعلوماتية مع القيم التقليدية الموجودة في المجتمع المصري. وأيضاً ما تؤدي إليه سلوكيات الطبقة العليا من إثارة للرغبات والطموحات لدي أفراد الطبقتين الوسطي والدنيا مما يؤدي لزيادة معدلات الجرائم بشكل عام والجرائم المعلوماتية بشكل خاص .

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

أـ المنهج المستخدم في الدراسة:

انطلقت هذه الدراسة من نقطة أساسية هي وحدة المنهج العلمي بين كل العلوم، باعتبار أن المنهج واحد في جميع العلوم أما الاختلاف فيرجع إلى نوع وطبيعة الدراسة. لذا فقد استعان الباحث في هذه الدراسة بالأساليب المنهجية التالية انطلاقاً من مبدأ المرونة المنهجية:

- **الأسلوب المقارن:** للمقارنة بين أنماط الجرائم الالكترونية المختلفة .
- **الأسلوب الإحصائي:** من خلال حساب مقاييس الدلالة ومعاملات الارتباط لبعض الجداول.
- **تحليل المضمون:** اعتمدت الدراسة بصفة أساسية علي رصد وتحليل التغيرات الاجتماعية المرتبطة بالثورة المعلوماتية وتأثيرها على ظهور أنماط جديدة من الجرائم من خلال القيام برصد وتحليل لباب جريمة الكترونية بمجلة لغة العصر التي تصدرها مؤسسة الأهرام ، والتي تعد من أشهر المجلات المتخصصة في مجال الكمبيوتر .

ويعد تحليل المضمون Content Analysis أحد الأساليب البحثية الهامة في البحث العلمي الاجتماعي . وتحليل المضمون كما عرفه برنارد بيرلسون Berelson" أسلوب في البحث يهدف إلي الوصف الكمي الموضوعي المنظم للمضمون الظاهر أو الواضح للاتصال " (٤١) .أما كابلان Kaplan فقد ذهب إلي أن " تحليل المضمون يسعى إلي تحديد

المعاني التي ينطوي عليها نسق الاتصال بطريقة منظمة وكمية " .كما لاحظ كارت رايت Wright أن تحليل المضمون يشير إلي الوصف الكمي الموضوعي المنظم لأي سلوك رزمي " (٤٢) .

أما إجراءات تحليل المضمون فهي تشتمل كما يشير " عبد الباسط عبد المعطي " علي الخطوات التالية :

- إطار التحليل .
- عينة مادة التحليل .
- فئات التحليل .
- وحدات التحليل (٤٣) .

ب ـ عينة الدراسة :

بعد أن تم تحديد أهداف وتساؤلات الدراسة كانت الخطوة التالية هي تحديد العينة بإطارها الزمني والموضوعي .

١- عينة المصدر :

تم اختيار مجلة لغة العصر ، وهى مجلة شهرية تصدرها مؤسسة الأهرام وتعد من أشهر المجلات المتخصصة فى عالم الكمبيوتر في مصر . ويوجد بهذه المجلة باب ثابت هو باب (جريمة الكترونية) يعرض كل شهر لجريمة الكترونية حدثت في مصر ، وجرائم أخرى حدثت في دول العالم المختلفة . ولعل ظهور هذا الباب في المجلة ارتبط بظهور هذا النوع الجديد من الجرائم المستحدثة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات باعتبارها

السمة التي يتسم بها العصر الحالي ، عصر المعلومات ، وهو ما تهتم به هذه المجلة .

٢- العينة الزمنية :

قام الباحث بتحليل الأعداد التي صدرت من المجلة في الفترة من يناير ٢٠٠١ إلى فبراير ٢٠٠٥ حيث بلغ عدد هذه الأعداد (٥٠) عدداً تم استبعاد (١٠) أعداد كانت الجرائم المعروضة بها جرائم من دول أخرى ، ليبلغ حجم العينة (٤٠) جريمة الكترونية حدثت في مصر . ويرجع اقتصاري على الجرائم التي ترتبط بمصر سواء أحدثت في مصر أم في مصر والخارج معاً إلى أنه بالرغم من عالمية الجرائم المستحدثة إلا أنها ما زالت تتسم بمجموعة من السمات تختلف فيها عن الجرائم التي حدثت في المجتمعات الأخرى .

٣- تحديد فئات الدراسة :

تم تقسيم استمارة تحليل المضمون إلى قسمين :

القسم الأول : يقيس الأبعاد الشكلية للمادة الإعلامية .

القسم الثاني : يقيس الأبعاد الموضوعية لمضمون المادة الإعلامية .

جـ- ثبات أداة البحث :

اتبع الباحث ما أوصت به الدراسات العلمية الاجتماعية من أهمية تصميم فئات تحليل المضمون بصورة موضوعية تتناول جزئيات المضمون،وذلك للتقليل من فرصة تحيز الباحث . وقد قام الباحث بصياغة فئات الدراسة علي أساس استيفاء الجزيئات (الفئات المتعددة) التي

تطرحها القضايا والموضوعات محل الدراسة ، وقد أدي ذلك لتعدد فئات الدراسة وكثرة تقسيماتها الفرعية حتى وصل عدد الفئات الرئيسية إلي (١٦) فئة متضمنة (١١٢) فئة فرعية .

وقد قام الباحث بإجراء تجربة الثبات علي عينة عشوائية من بعض أعداد مجلة لغة العصر ثم قام الباحث بإعادة تطبيق نفس الفئات علي ذات الموضوع أو المادة المحللة بعد شهرين .

وقد أتضح من تطبيق هذه التجربة أن نسبة الاتفاق فيما يتعلق بفئات الشكل قد بلغت ١٠٠٪ أما بالنسبة لفئات المضمون فقد بلغت نسبة الاتفاق ٩٧ ٪ .

ثامناً : تحليل البيانات :

أ ـ الأبعاد الشكلية للمادة الإعلامية :

تحتوى على ٣ فئات رئيسية هي :

١ – **فئة الصفحة** : رقم الصفحة التي تنشر بها الجرائم بالمجلة .

٢ – **مقياس المساحة** : يوضح المساحة التي شغلها الموضوع أو المادة الإعلامية من خلال تحديد عدد الأعمدة التي نشرت عليها المادة الإعلامية .

٣ – **وسائل إبراز المادة الإعلامية** : ويندرج تحتها ثلاث فئات فرعية هي فئة المادة الإعلامية ، وفئة البنط ، وفئة البراويز والإطارات ، وفئة استخدام الصور وذلك بالنسبة لأنماط الجرائم الالكترونية المختلفة .

وفيما يلي عرض لنتائج تحليل فئات الشكل للجرائم الالكترونية :

١- فئة رقم الصفحة :

ويقصد بها موقع المادة الإعلامية موضع التحليل (بـاب جريمـة الكترونيـة) من المجلة ككل ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (١)
يوضح رقم الصفحة الخاصة بباب جريمة الكترونية

رقم الصفحة	التكرار	٪
٣٢ ، ٣٣	٦	١٥
٣٤، ٣٥	١	٢,٥
٥٠ ، ٥١	٦	١٥
٥٢ ، ٥٣	١	٢,٥
٥٨ ، ٥٩	١	٢,٥
٦٢ ، ٦٣	٦	١٥
٦٤ ، ٦٥	١	٢,٥
٧٠ ، ٧١	١	٢,٥
٧٤ ، ٧٥	١٢	٣٠
٨٠ ، ٨١	٤	١٠
٨٢ ، ٨٣	١	٢,٥
مجموع	٤٠	١٠٠٪

تكشف قراءة الجدول رقم (١) أن مجلة لغة العصر لم تتخذ مكاناً ثابتاً لنشر باب جريمة الكترونية ، حيث تراوح نشر الباب ما بين الصفحتين (٧٤ ، ٧٥) بنسبة ٣٠٪ ، والصفحات (٣٢ ، ٣٣) ، (٥٠ ، ٥١) (٦٢ ، ٦٣) بنسبة ١٥٪ لكل منها ، أما بقية الصفحات فقد جاءت بنسب ضئيلة . وهذا قد يرجع الأساس إلى ارتباط مكان النشر بحجم الإعلانات داخل المجلة ، وتفضيل المجلة لنشر الإعلانات أكثر من إتباع سياسة موحدة لتحديد أرقام الصفحات بدقة . كما قد يرجع ذلك إلى رغبة القائمين في المجلة في تشويق قراء المجلة بمطالعة صفحات المجلة بالكامل في كل عدد ، وعدم إتباع اتجاه نمطي ثابت في كافة الأعداد .

٣- فئة المساحة :

وهى الفئة التي تقيس المساحة المتاحة من المجلة لنشر الجرائم الالكترونية المختلفة ، بحيث يشير عنصر المساحة إلى مدى الاهتمام بعرض جرائم معينة وإفراد مساحات لها أكبر من جرائم أخرى .

جدول رقم (٢)
يوضح فئة المساحة المخصصة لأنماط الجرائم الالكترونية المختلفة

نمط الجرائم الالكترونية / عدد الأعمدة	التشهير والقذف		الإباحية الالكترونية		الجرائم المنظمة		جرائم الاختراقات		مجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٣	٤	٣٦,٤	–	–	–	–	–	–	٤	١٠
٤	١	٩	١	٧,١	٣	٢٥	١	٣٣,٣	١١	٢٧,٥
٥	٢	١٨,٢	٤	٢٨,٦	٤	٣٣,٣	٢	٦٦,٧	٩	٢٢,٥
٦	٤	٣٦,٤	٩	٦٤,٣	٥	٤١,٧	–	–	١٦	٤٠
مجموع	١١	١٠٠٪	١٤	١٠٠٪	١٢	١٠٠٪	٣	١٠٠٪	٤٠	١٠٠٪

كا^{٢} = ٢٤،١١ ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠٥

معامل التوافق = ٠,٦١ علاقة توافقية متوسطة

يشير التحليل الإحصائي إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعمدة وأنماط الجرائم الالكترونية المختلفة حيث كانت جرائم الإباحية الالكترونية من أكثر الجرائم التي شغلت مساحة كبيرة في أعداد المجلة المختلفة حيث بلغت نسبة شغلها لمساحة (٦) أعمدة (٦٤,٣٪) في مقابل (٤١,٧ ٪) للجرائم المنظمة ، و (٣٦,٤ ٪) لجرائم التشهير والقذف. أما فئة (٥) أعمدة فقد جاءت جرائم الاختراقات في المرتبة الأولى بنسبة (٦٦,٧ ٪) يليها الجرائم المنظمة بنسبة (٣٣,٣٪) ثم جرائم الإباحية الالكترونية بنسبة (٢٨,٦ ٪) ثم جرائم التشهير والقذف بنسبة (١٨,٢٪) . أما فئة (٤) أعمدة فقد جاءت جرائم الاختراقات أيضاً في المرتبة الأولى

تليها الجرائم المنظمة ثم جرائم التشهير والقذف وأخيراً جرائم الإباحية الالكترونية بنسب (٣٣,٣٪ ، ٢٥٪ ، ٩٪ ، ٧,١٪) على التوالي .

وهذا يوضح مدى الاهتمام الذي توليه المجلة لجرائم الإباحية الالكترونية والتشهير والقذف نظراً لما تمثله هذه الجرائم من عنصر جذب كبير للقارئ ، ولكون هذه الجرائم مادة إعلامية يسعى القارئ إليها بشغف لكونها تتمتع بالإثارة والتشويق والجذب .

كما يلاحظ خلو أعداد المجلة من جرائم الإرهاب الالكتروني التي تم عرضها في التراث النظري نظراً لحداثة هذا النوع من الجرائم على المجتمع المصري بعكس الدول الأخرى ، ولم نسمع عن هذا النوع من الجرائم إلا في حادث الأزهر الأخير واستخدام شبكة الانترنت كما أعلنت الصحف من خلال التحقيقات الأولية في معرفة المواد التي يمكن أن تستخدم في صناعة متفجرات بدائية .

٣- فئة وسائل إبراز المادة الإعلامية :

تلعب وسائل إبراز المادة الإعلامية دوراً هاماً في التأثير على القارئ وجذب انتباهه إلى قراءة جرائم معينة أكثر من الأخرى .ويوضح الجدول التالي وسائل إبراز المادة الإعلامية في أنماط الجرائم الالكترونية المختلفة.

جدول رقم (٣)
وسائل الإبراز بالعناوين والبراويز والصور

نمط الجرائم الالكترونية	التشهير والقذف		الاباحية الالكترونية		الجرائم المنظمة		جرائم الاختراقات		مجموع	
وسيلة الإبراز	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
عناوين كبيرة +بنط غامق	٣	٢٥	٢	١٦,٧	٢	٢٥	٣	٣٧,٥	١٠	٢٥
عناوين فرعية + بنط	٣	٢٥	٢	١٦,٧	٢	٢٥	١	١٢,٥	٨	٢٠
عناوين + صور	٦	٥٠	٨	٦٦,٦	٤	٥٠	٤	٥٠	٢٢	٥٥
مجموع	١٢	٪١٠٠	١٢	٪١٠٠	٨	٪١٠٠	٨	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠

كا^{2} = ١,٧٨ ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥
معامل التوافق = ٠,٢١ علاقة توافقية ضعيفة

تكشف قراءة الجدول رقم (٣) ما للصور والعناوين المميزة من أهمية كبرى في إبراز المادة الإعلامية ، لذلك أولت مجلة لغة العصر أهمية كبرى لهذه الوسائل ، ومثلت الصور والعناوين المميزة أعلى نسبة من بين وسائل الإبراز الأخرى حيث مثلت (٥٥٪) ، تليها العناوين الكبيرة ذات الأبناط المميزة بنسبة ٢٥٪ ، ثم العناوين الفرعية بنسبة (٢٠٪) . أما بالنسبة لأنماط الجرائم الالكترونية المختلفة فقد كانت جرائم الإباحية الالكترونية من أكثر الجرائم التي تم استخدام الصور والعناوين المميزة لإبرازها بنسبة (٦٦,٦٪) . أما جرائم الاختراقات ، وجرائم التشهير والقذف ، والجرائم المنظمة فقد تم استخدام الصور بنسبة (٥٠٪) لكل منها .وقد أشار التحليل الإحصائي إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وسائل الإبراز وأنماط الجرائم الالكترونية المختلفة

وهذا يعكس ما تضفيه الصور على المادة موضع التحليل من زيادة الإيضاح والتأكيد والمصداقية ، كما يساعد على إغراء القارئ بمتابعة المادة المنشورة . وقد كانت معظم الصور التي عرضت بالمجلة صوراً موضوعية تعكس مضمون المادة المقدمة بالإضافة إلى صور المسئولين عن كشف الجريمة .

ب ـ الأبعاد الموضوعية لمضمون المادة الإعلامية :

وهى التي شملها القسم الثاني من الاستمارة وتضم البيانات الرئيسية والفرعية للقضايا المطروحة ، وتم تنميطها إلى (١٣) فئة رئيسية تتضمن (٩٣) فئة فرعية :

- السمات الشخصية للجاني والضحية .
- نوعية الجاني والضحية (أشخاص — شركات) .
- مدى وجود علاقة بين الجاني والضحية ونوع هذه العلاقة .
- عمل الجاني والضحية .
- مكان ارتكاب الجريمة (مصر — الخارج) .
- نمط الجريمة .
- دوافع ارتكاب الجريمة .
- الأداة المستخدمة .
- كيفية اكتشاف الجريمة .
- أسلوب ضبط الجناة .
- التكييف القانوني للجريمة .

– شعور الجاني بعد القبض عليه .

– أساليب الوقاية من الجريمة .

وفيما يلي عرض لنتائج تحليل فئات المضمون للجرائم الالكترونية

جدول رقم (٤)
السمات الشخصية للجاني والضحية

الخاصية	المتغير	الجاني		الضحية	
		ك	٪	ك	٪
النوع	ذكور	٣١	٧٧,٥	٢٦	٦٥
	إناث	٢	٥	١٤	٣٥
	ذكور وإناث	٧	١٧,٥	–	–
المجموع		٤٠	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠
السن	أقل من ٢٠	–	–	–	–
	٢٠ — ٣٠	١٧	٤٢,٥	١٥	٣٧,٥
	٣٠ — ٤٠	٨	٢٠	٦	١٥
	٤٠ — ٥٠	٣	٧,٥	٨	٢٠
	٥٠ فأكثر	٣	٧,٥	٤	١٠
	غير مبين	٩	٢٢,٥	٧	١٧,٥
مجموع		٤٠	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠
	أقل من المتوسط	١	٢.٥	–	–
	متوسط	–	–	–	–

التعليم	فوق المتوسط	٢	٥	٣	٧,٥
	جامعي	٢٦	٦٥	٢٤	٦٠
	فوق الجامعي	٥	١٢,٥	٦	١٥
	غير مبين	٦	١٥	٧	١٧,٥
مجموع		٤٠	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠
الدخل	أقل من ٣٠٠	–	–	–	–
	٣٠٠ — ٦٠٠	٣	٧,٥	٢	٥
	٦٠٠ — ٩٠٠	١٤	٣٥	١١	٢٧,٥
	٩٠٠ فأكثر	١٣	٣٢,٥	١٧	٤٢,٥
	غير مبين	١٠	٢٥	١٠	٢٥
مجموع		٤٠	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠
العمل	لا يعمل	٢١	٥٢,٥	٢٤	٦٠
	يعمل	١٢	٣٠	٨	٢٠
	غير مبين	٧	١٧,٥	٨	٢٠
المجموع		٤٠	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠
الحالة الاجتماعية	أعزب	٢٣	٥٧,٥	١٨	٤٥
	متزوج	٦	١٥	١٤	٣٥
	مطلق	–	–	–	–
	أرمل	–	–	–	–
	غير مبين	١١	٢٧,٥	٨	٢٠
مجموع		٤٠	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠

محل الإقامة	ريف	–	–	–	–
	حضر	٤٠	١٠٠	٤٠	١٠٠
مجموع		٤٠	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠
الجنسية	مصري	٣٧	٩٢,٥	٢٧	٦٧,٥
	أجنبي	٣	٧,٥	٧	١٧,٥
	مشترك	–	–	٦	١٥
مجموع		٤٠	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠
عدد مرتكبي وضحايا الجريمة	١	٢٨	٧٠	٢٥	٦٢,٥
	٢ – ٣	٦	١٥	٦	١٥
	٤ فأكثر	٦	١٥	٩	٢٢,٥
مجموع		٤٠	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠

المتأمل لمعطيات الجدول رقم (٤) يلاحظ أن السمات الشخصية للجاني والضحية تتمثل فيما يلي:

الخصائص النوعية :

معظم مرتكبي الجرائم من الذكور حيث بلغت نسبتهم (٪٧٧,٥) من إجمالي الجرائم المرتكبة ، ثم يأتي بعد ذلك الجرائم التي اشترك في ارتكابها ذكور وإناث بنسبة (٪١٧,٥) وأخيراً جاءت نسبة الإناث من مرتكبي الجرائم بنسبة (٪٥) فقط . أما بالنسبة للضحايا فقد جاء الذكور في المقدمة بنسبة (٦٥ ٪) بينما جاء الضحايا من الإناث بنسبة (٪٣٥) .

وهذه النسب ربما ترجع إلى الطبيعة الفسيولوجية للذكر والأنثى مما يجعل الذكور أكثر اندفاعاً وتهوراً وبالتالي تزداد نسبة مرتكبي الجرائم من الذكور بشكل كبير عن نسبة الإناث .

الخصائص العمرية :

جاءت الفئة العمرية (٢٠ — ٣٠) في المرتبة الأولى بالنسبة لمرتكبي الجرائم بنسبة (٤٢,٥ ٪) بينما جاءت الفئة العمرية (٣٠ — ٤٠) في المرتبة الثانية بنسبة (٢٠٪) ويلي ذلك الفئتين (٤٠ — ٥٠ ، ٥٠ فأكثر) بنسبة (٧,٥٪) لكل منهما على التوالي . أما بالنسبة للضحايا فقد جاءت الفئة العمرية (٢٠ — ٣٠) فى المرتبة الأولى أيضا بنسبة (٣٧,٥٪) ، ثم جاءت بعد ذلك الفئة العمرية (٤٠ — ٥٠) بنسبة (٢٠٪) ، ويلي ذلك الفئة العمرية (٣٠ — ٤٠) بنسبة (١٥٪) وأخيراً الفئة (٥٠ فأكثر) بنسبة (١٠٪) . أما فئة غير المبين أعمارهم فتصل في الجناة إلى (٢٢,٥ ٪) وفى الضحايا إلى (١٧,٥ ٪) .

ويلاحظ على المعطيات السابقة أن الغالبية العظمى من مرتكبي الجرائم تقع في الفئة العمرية (٢٠– ٣٠) نظراً لإلمام أفراد هذه العينة بالتقنيات الحديثة لنظم الاتصال والمعلومات وبالتالي زيادة معرفتهم بكيفية استخدام هذه التقنيات الحديثة في الجريمة . كذلك يلاحظ ارتفاع نسبة فئة (غير مبين أعمارهم) بشكل كبير . ولعل هذا يشكل قصوراً في النشر .

الخصائص التعليمية :

كانت الغالبية العظمى من مرتكبي الجرائم من ذوى المؤهلات الجامعية (٦٥٪) ويلي ذلك الحاصلين على مؤهلات فوق جامعية بنسبة (١٢,٥ ٪) ثم المؤهلات فوق المتوسطة بنسبة (٥٪) ، وأخيراً المؤهلات أقل من المتوسطة بنسبة (٢,٥ ٪) . أما بالنسبة للضحايا فقد كان معظم الضحايا من الحاصلين على مؤهلات جامعية أيضاً وذلك بنسبة (٦٠ ٪) ويلي ذلك الحاصلين علي مؤهلات فوق جامعية بنسبة (١٥٪) ثم المؤهلات فوق المتوسطة بنسبة (٧,٥٪) . أما فئة غير المبين مؤهلاتهم فتصل إلى (١٥٪) للجناة ، وإلى (١٧,٥٪) للضحايا . وتكشف المعطيات السابقة عن عدد من الملاحظات تتمثل فيما يلي :

– معظم مرتكبي الجرائم من ذوي المؤهلات الجامعية مما يعكس انفصال التعليم بشكل واضح عن تحقيق أهدافه المجتمعية فبدلاً من أن يساهم التعليم في التنمية من خلال توفير الكوادر البشرية المؤهلة نجد أن عدداً لا يستهان به يتجه نحو الجريمة لفقدانهم للأهداف والمعايير ولفرص العمل المناسبة .

– في ظل سيادة الثقافة المادية في المجتمع المصري — في ظل ما شهده هذا المجتمع من تغيرات قلبت الأوضاع رأساً على عقب — اتجه عدد من الحاصلين على مؤهلات فوق جامعية نحو الجريمة بل والأغرب هو وجود عدد من الأساتذة الجامعيين ضحايا للجرائم الالكترونية في ظل سيادة ثقافة الاستهلاك وسعى الجميع نحو الحصول على المال بأي شكل . ففي أحد الجرائم كان الضحية أستاذ جامعي كبير عاش في أمريكا فترة طويلة . ولم

يمض على رجوعه من أمريكا غير مدة قصيرة، وقد تم استدراجه من قبل عصابة نصب غينية عن طريق البريد الإلكتروني حتى ذهب إلى غينيا للحصول كما أوهموه على مبلغ (١٠) ملايين دولار ، وهناك قدم للعصابة مبلغ خمسة آلاف دولار مقابل لا شئ واكتشف أنه وقع ضحية لهذه العصابة (لغة العصر ، العدد ٤٩ ، يناير ٢٠٠٥ ، ص ص ٦٢ ،٦٣) .

– جاءت أحد الجرائم مخالفة لكل ما هو شائع عن الجرائم الالكترونية من خصائص وسمات أساسية حيث قام أحد الأشخاص الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط (إعدادية) بالنصب على رجل أعمال من خلال سرقة بريده الإلكتروني ومراسلته على أنه شركة صينية تعمل في مجال الأعمال التجارية التي يشتغل بها رجل الأعمال ، ليحصل منه على (٢٣) ألف دولار في مقابل " صفقة ورق " ليكتشف بعد ذلك رجل الأعمال أنه اشترى الوهم (لغة العصر ، العدد ٣٩ ، مارس ٢٠٠٤ ص ص ٧٥،٧٤) .

وهذا قد يرجع أيضاً إلى سهولة تعلم الانترنت وسهولة إنشاء بريد إلكتروني من قبل الكثيرين وعدم ارتباط ذلك بدرجة كبيرة بمستوى التعليم فيكفي مثلاً أن يذهب الشخص إلى أحد مقاهي الانترنت ويطلب من القائمين على المقهى إنشاء بريد إلكتروني له وبمشاهدته وهو يقوم بذلك يقوم الشخص بتعلم الحاسب الآلي والانترنت عن طريق الممارسة والتجربة والخطأ ، ثم يحاول البعض استكشاف هذا العالم المجهول لهم بأساليب خاطئة .

الدخل :

جاءت فئة من يبلغ دخلهم أو دخل الأسر التي ينتمون إليها (٦٠٠ — ٩٠٠) في المرتبة الأولى لمرتكبي الجرائم بنسبة (٣٥٪) ويلي ذلك الفئة (٩٠٠ فأكثر) بنسبة (٣٢,٥ ٪) ثم فئة غير المبين بنسبة (٢٥٪) وأخيراً فئة (٣٠٠ — ٦٠٠) بنسبة (٧,٥٪) . أما الضحايا فقد جاءت فئة (٩٠٠ فأكثر) في المرتبة الأولى بنسبة (٤٢,٥٪) ، ويلي ذلك الفئة (٦٠٠ — ٩٠٠) بنسبة (٢٧,٥) ثم فئة غير المبين دخلهم بنسبة (٢٥٪) وأخيراً فئة (٣٠٠ — ٦٠٠) بنسبة (٥٪).

ويلاحظ على المعطيات السابقة وجود نسبة كبيرة ممن ينتمون لأسر ذات دخل متوسط ومرتفع ولكن التغيرات التي طرأت على المجتمع المصري في ظل سياسة الخصخصة وما أدت إليه من غلاء المعيشة والانخفاض الشديد لقيمة الجنيه ربما دفعت البعض نحو الجريمة . وهذا يتفق مع الكثير من الدراسات التي أكدت على أنه في ظل حالة التضخم الشديد التي تعانى منها معظم دول العالم الثالث بعد إتباعها لسياسة الخصخصة ، فالمتوقع أن تسبب الخصخصة لغالبية السكان تراجعاً أو نقصاً في الثروة الحقيقة [٤٤] . كما أدت الخصخصة إلي تدهور فرص التوظف أمام الطبقة الوسطي، وبخاصة بعد التخلي عن هدف التوظف الكامل وإعادة النظر فيما سمي " بدولة الرفاه". ففي ضوء السعي إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة، سعياً لمكافحة التضخم، اتجهت سياسات الخصخصة إلى خفض الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية، كالتعليم ، الصحة، خدمات المرافق العامة، مشروعات الضمان الاجتماعي

والرعاية الاجتماعية... مما أدى إلى خفض حجم العمالة الحكومية الموظفة في هذه المجالات، والتي يعمل عدد كبير من أفراد الطبقة الوسطي فيها[٤٥].

كما قد يرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى ارتباط هذا النمط من الجرائم بأصحاب الدخول العالية نسبياً في المجتمع المصري مقارنة بالمتوسط العام للدخل نتيجة إلى تطلب كثير من هذه الأفعال الإجرامية ، خاصة جرائم النصب إلى توافر حاسب آلي شخصي ، وغيرها من الإمكانيات التي تيسر له ذلك .

الخصائص المهنية :

جاءت نسبة من لا يعملون في المرتبة الأولى بالنسبة للجناة والضحايا بنسبة (٥٢,٥٪ ، ٦٠٪) على التوالي ، أما نسبة من يعملون فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة (٣٠٪ ، ٢٠٪) للجناة والضحايا على التوالي . وأخيراً مثلت فئة غير المبين أعمالهم نسبة (١٧,٥٪) للجناة ، (٢٠٪) للضحايا) .

وتوضح المعطيات السابقة ما يمكن أن تؤدى إليه البطالة من ظواهر سلبية ومدمرة للمجتمع . كما توضح الحاجة المتزايدة لأفراد المجتمع لمواكبة تغيرات الحياة ، ولو حتى بأسلوب غير شرعي ، فالذين لا يعملون يعانون من ذلك ، والذين يعملون لا تكفى دخولهم لمواجهة المتطلبات والأعباء المتزايدة .

الخصائص الاجتماعية :

جاءت فئة العزاب في المرتبة الأولى بالنسبة للجناة والضحايا بنسبة (٥٧,٥٪ ، ٤٥٪) لكل منهما علي التوالي . أما فئة المتزوجين فقد جاءت بنسبة (١٥٪ ، ٣٥٪) للجناة والضحايا على التوالي . أما فئة غير المبين حالاتهم الاجتماعية فقد بلغت نسبتهم (٢٧,٥٪ ، ٢٠٪) .

وبذلك فمن الملفت للنظر أن تأتى فئة العزاب في مقدمة مرتكبي وضحايا الجريمة ، وهذا يرتبط بتفسير معطيات الجدولين السابقين عما أدت إليه مرحلة الخصخصة من ضغوط شديدة على آمال فئة العزاب وطموحهم في تكوين أسرة وحياة مستقرة . وكذلك ما يعانيه المتزوجون من صعوبات معيشية متزايدة . كذلك لم يوضح النشر الحالة الاجتماعية لعدد كبير من الجناة والضحايا وهو قصور في النشر .

الخصائص المكانية :

كان كل مرتكبي وضحايا الجرائم الالكترونية من المقيمين بالمدن . وربما يعكس ذلك انتشار وسهولة الحصول على وسائل التقنية الحديثة في المدن ، أما الريف فعلى الرغم من دخول وسائل الاتصال الحديثة مثل التليفون المحمول وشبكة الانترنت إلا أن الجرائم الالكترونية لا تزال جديدة على الريف المصري .

كما قد يرتبط ذلك باختلاف كل من المجتمعين الريفي والحضري في حجم ونمط الجريمة نتيجة لاختلاف نمط القيم بصورة نسبية بينهما بالرغم من أن هذا الاختلاف يقل تدريجياً في الوقت الحالي في ظل سهولة

انتقال القيم والعادات والأشخاص والسلع والمعلومات ورؤوس الأموال بين المدينة والقرية على المستوى الداخلي والخارجي معاً . كما قد يرجع ذلك أيضاً إلى انتشار معظم مقاهي الانترنت في المدينة ، مع وجود عدد قليل منها في المجتمع الريفي ، نظراً لذهاب معظم الراغبين في الاستخدام السلبي للانترنت إلى أماكن غير معروفين بها مما يتيح لهم ذلك ، ومن هذه الأعمال الجريمة الالكترونية بأنماطها المختلفة خاصة المواقع الإباحية .

الجنسية :

كان معظم مرتكبي وضحايا الجرائم من المصريين بنسبة (٩٢,٥٪، ٦٧,٥٪) للجناة والضحايا على التوالي . ويلي ذلك بالنسبة للجناة نسبة (٧,٥٪) من الجرائم ارتكبها أجانب مقيمين في مصر في مقابل وجود ضحايا من الأجانب بنسبة (١٧,٥٪) ثم جاءت نسبة وجود ضحايا مصريين وأجانب في المرتبة الثالثة بنسبة (١٥٪) .

عدد مرتكبي وضحايا الجريمة :

جاءت الجرائم التي يرتكبها ويقع ضحيتها فرد واحد في المقدمة بنسبة (٧٠٪ ، ٦٢,٥٪) للجناة والضحايا على التوالي ، أما الجرائم التي ارتكبها فردين أو ثلاثة أو (٤ أفراد فأكثر) فقد جاءت في المرتبتين الثانية والثالثة بنسبة واحدة هي (١٥٪) . أما بالنسبة لضحايا الجريمة الذين بلغ عددهم (٤ أفراد فأكثر) فقد جاء هذا المتغير في المرتبة الثانية بنسبة (٢٢,٥٪) ويلي ذلك فئة (٢ — ٣ أفراد) بنسبة (١٥٪) .

وتعكس المعطيات السابقة أحد سمات المعلوماتية والمتمثلة في إمكانية الوصول إلى كم هائل من المعلومات المجانية المتاحة والتي تتناول أي موضوع يمكن أن يتخيله العقل ، ومن ضمن ما أتاحته الثورة المعلوماتية تكنيكات جديدة في الجريمة والانحراف ، قد يستفيد منها من لديه استعدادا داخلياً ، لذلك فقد ظهرت الجرائم الالكترونية والتي يمكن أن يرتكبها فرد واحد كنمط متزايد الانتشار .

جدول (٥)
نوعية مرتكبي وضحايا الجريمة

المتغير / النوع	الجاني		الضحية	
	ك	٪	ك	٪
أشخاص	٣٨	٩٥	٢٨	٧٠
مؤسسات وشركات وهيئات	٢	٥	١٢	٣٠
مجموع	٤٠	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠

معامل الاقتران = ٠,٧٨
كا^{٢} = ٨,٨ ذات دلالة إحصائية عند مستوى٠,٠٥
معامل التوافق = ٠,٤٢ علاقة توافقية متوسطة

تكشف معطيات الجدول السابق عن أن معظم مرتكبي وضحايا الجرائم من الأشخاص حيث تصل نسبتهم إلى (٩٥٪ ، ٧٠٪) للجناة والضحايا على التوالي . أما مرتكبي وضحايا الجرائم من الشركات والمؤسسات والهيئات فتصل نسبتهم إلى (٥٪ ، ٣٠٪) للجناة والضحايا

على التوالي . كما أشار التحليل الإحصائي إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية .

واللافت للنظر ارتفاع نسبة الشركات والمؤسسات التي وقعت ضحية للجرائم الالكترونية حتى أن بعض ما تعرضت له هذه الشركات أثر بشكل مباشر على الاقتصاد القومي . والمثال على ذلك هو ما قام به موظف شاب بالشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات "هيئة المصل واللقاح سابقاً " ببث آلاف الرسائل الإلكترونية التي تشكك في كفاءة وسلامة الدواء المصري إلى شركات الدواء والمتعاملين مع شركته بالخارج ، مما أدى إلى إحداث بلبلة عطلت بعض صفقات التصدير . أما عن السبب الذي قاد هذا الموظف لارتكاب هذه الجريمة فيتمثل في المعاملة السيئة لرئيس مجلس الإدارة له ولزملائه وقيامه بتأخير صرف الأرباح والحوافز في نهاية العام إلى أكثر من ١٥ يوماً (لغة العصر ، العدد ٣٨ ، فبراير ٢٠٠٤ ص ص ٧٤ ، ٧٥) .

وتكشف هذه الجريمة عن مدى التغير الذي أصاب قيم ومعايير الانتماء لدى أفراد المجتمع المصري مما أدى لحدوث جرائم لا يمكن أن يتخيلها أحد .

جدول رقم (٦)
نوع عمل الجاني والضحية

المتغير	الجاني		الضحية	
نوع العمل	ك	٪	ك	٪
طالب جامعي	١٠	٢٥	٩	٢٢,٥
موظف	٤	١٠	٤	١٠
أستاذ جامعي	٣	٧,٥	٣	٧,٥
مهندس	٨	٢٠	٤	١٠
طبيب	٣	٧,٥	٢	٥
رجل أعمال	٤	١٠	٦	١٥
صاحب مركز اتصالات	٣	٧,٥	٤	١٠
مهن فنية	–	–	٢	٥
غير مبين	٥	١٢,٥	٦	١٥
مجموع	٤٠	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠

كا^{٢} = ٥,٠١ ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥
معامل التوافق = ٠,٢ علاقة توافقية ضعيفة

تكشف قراءة معطيات الجدول السابق عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بما يكشف عن مدى التنوع في عمل الجناة والضحايا للجرائم الالكترونية . وقد جاء الطلاب الجامعيين في المرتبة الأولى لمرتكبي الجرائم بنسبة (٢٥٪) ويلي ذلك المهندسين بنسبة (٢٠٪) ثم الموظفين ورجال الأعمال بنسبة (١٠٪) ثم الأطباء والأساتذة الجامعيين وأصحاب

مراكز الاتصالات بنسبة (٧,٥٪) أما فئة غير المبين أعمالهم فقد بلغت نسبتهم (١٢,٥٪) . وفى المقابل جاء الطلاب الجامعيين في المرتبة الأولى أيضاً كضحايا للجريمة بنسبة (٢٢,٥٪) ويلي ذلك رجال الأعمال بنسبة (١٥٪) ثم الموظفين والمهندسين وأصحاب مراكز الاتصالات بنسبة واحدة هي (١٠٪) ثم الأساتذة الجامعيين بنسبة (٧,٥٪) ثم الأطباء وأصحاب المهن الفنية (مطربين ، ممثلين) بنسبة (٥٪) ، أما فئة غير المبين أعمالهم فتبلغ نسبتهم (١٥٪) .

وتعكس النسب السابقة انضمام مهن لم يكن أحد يتخيلها لفئة مرتكبي الجريمة مثل الأساتذة الجامعيين والأطباء والمهندسين ، وربما يعكس ذلك مدى الخلل الذي أصاب بعض أفراد المجتمع المصري . وفى تفسير هذا الخلل يشير "أحمد زايد" في مؤلفه "تناقضات الحداثة في مصر" إلى الارتباط الوثيق بين ثقافة العولمة وثقافة الاستهلاك Consumer Culture ، فالعمليات المرتبطة بنشر الحداثة تساعد على نشر القيم والرموز وأساليب السلوك المرتبطة بالاستهلاك ، ومن ثم فإنها تفرض على المجتمعات الواقعة في إطار الحضارات غير الغربية صوراً من الاستهلاك لم تكن لتعرفها لولا عولمة الحداثة ، كما تفرض قيما ورموزا وأساليب سلوكية تدعم الميل الاستهلاكي ، وتخلق منه أسلوبا للتمييز الاجتماعي ، وتدفع الناس دفعاً نحو التقليد والتنافس الاستهلاكي[٤٦] .

جدول رقم (٧)
مدى وجود علاقة بين الجاني والضحية ونوع هذه العلاقة

طبيعة العلاقة	ك	٪
علاقة عمل (زمالة — مشاركة)	١٧	٤٢,٥
علاقة جيرة	٦	١٥
علاقة قرابة	٣	٧,٥
علاقة مصاهرة	٥	١٢,٥
لا توجد علاقة	٩	٢٢,٥
مجموع	٤٠	٪١٠٠

من خلال الجدول رقم (٧) يتضح أنه في معظم الجرائم كانت هناك علاقة بين الجاني والمجني عليه حيث بلغت هذه النسبة (٧٧,٥٪) ، أما الجرائم التي لم يكن بها علاقة بين الجاني والضحية فقد بلغت (٢٢,٥) . أما عن أشكال العلاقة بين الجاني والمجني عليه فقد جاءت علاقة العمل في المقدمة بنسبة (٤٢,٥٪) تليها علاقة الجيرة بنسبة (١٥٪) ثم علاقة المصاهرة بنسبة (١٢,٥٪) وأخيراً علاقة القرابة بنسبة (٧,٥٪) .

ويلاحظ على المعطيات السابقة أن علاقة العمل موجودة بين الجاني والضحية تؤثر تأثيراً كبيراً على اتجاه الجاني نحو الجريمة إذا حدث خلاف مع صاحب العمل حتى ولو كان السبب بسيطاً ، ففي إحدى الجرائم قام مهندس اتصالات يعمل بإحدى الشركات المصرية الكبرى المتخصصة في بيع وصيانة الأجهزة الطبية الضخمة في المستشفيات والمعامل وعيادات الأطباء الكبرى بالتشهير بشركته من خلال إرسال رسائل

بريد الكتروني تحذر من تشغيل الأجهزة التي تصنعها الشركة وتخوفهم من وجود عيوب قاتلة في الصناعة . وقد قام مهندس الاتصالات بتلك الجريمة – على الرغم من أن الشركة التي يعمل بها أعطت له كل التيسيرات ، وقدمت له سيارة وحاسباً محمولاً ومرتبا تجاوز ال ٢٥٠٠ جنيه – من أجل (٢٥٠ جنيهاً) تم خصمها من حوافزه الشهرية (لغة العصر، العدد ٤٤ ، أغسطس ٢٠٠٤ ص ص ٥٠ ،٥١) .

أما عن حالات عدم وجود علاقة بين الجاني والضحية فأغربها ما قام به جامعي حاصل على بكالوريوس تجارة قسم إنجليزي من جامعة عين شمس من سرقة البريد الإلكتروني لأحد المطربين وإرسال رسائل سيئة وقبيحة وأحياناً مخلة باسم المطرب للمعجبين والمعجبات والزملاء ومن تربطه بهم علاقات عمل ، فكاد يدمر حياته الفنية والاجتماعية . وقد قام هذا الشاب بتلك الجريمة بدافع الفضول وحب الاستطلاع عن عدد المعجبين بالمطرب (لغة العصر ، العدد ٤٥ ، سبتمبر ٢٠٠٤ ، ص ص ٥٢ ،٥٣) .

وتشير المعطيات السابقة إلى ما تؤكده البحوث في مجال الجريمة من أنه في معظم الجرائم لابد من وجود علاقة بين الجاني والضحية ، بغض النظر عن طبيعة هذه العلاقة وهو ما ييسر للجاني ارتكاب جريمته ، وما قد ييسر أيضاً لرجال الشرطة متابعة خيوط العلاقات لاكتشاف الجريمة . ويدل ذلك على التشابه بين الجرائم القديمة وهذا النوع من الجرائم المستحدثة في هذا الجانب .

جدول رقم (٨)
مكان ارتكاب الجريمة

المتغير / المكان	مصر		الخارج		مصر والخارج		مجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
المنزل	٢٠	٧٧	–	–	١٠	٧١,٥	٣٠	٧٥
مقاهي الانترنت	٦	٢٣	–	–	٤	٢٨,٥	١٠	٢٥
مجموع	٢٦	٪١٠٠	–	–	١٤	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠

كا٢ = ٠,١٤ ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥
معامل التوافق = ٠,٠٦ علاقة توافقية منعدمة

تكشف قراءة معطيات الجدول السابق عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حيث أن معظم الجرائم التي ارتكبت كان الفاعل موجوداً في مصر وذلك بنسبة (٦٥٪) من إجمالي الجرائم بينما الجرائم المشتركة بين مصر والخارج فقد بلغت نسبتها (٣٥٪) . وقد جاء ارتكاب معظم الجرائم من المنازل بنسبة (٧٥٪) في مقابل (٢٥٪) من الجرائم تم ارتكابها من خلال مقاهي الانترنت التي يلجأ بعض مرتكبي الجرائم إليها على أساس صعوبة الوصول إلى مرتكب الجريمة أو صعوبة إثبات التهمة عليه .

وتشير المعطيات السابقة أيضاً إلى عالمية الجريمة ، فالعولمة لها جوانب ايجابية وأخرى سلبية ، والجريمة هي إحدى المظاهر السلبية للعولمة التي أيضاً لم تعرف حدوداً فاصلة ، فالجريمة الالكترونية أصبح العالم ككل مسرحاً لحدوثها بغض النظر عن الحدود الزمانية والمكانية .

جدول رقم (٩)
طريقة ارتكاب الجريمة

البيان	ك	٪
تشهير وقذف (شركات ، فتيات)	١٤	٣٥
الإضرار بالمال العام	٣	٧,٥
الاحتيال على البنوك وسرقة بطاقات الائتمان	٣	٧,٥
أعمال منافية للآداب	٣	٧,٥
نصب واحتيال	١٠	٢٥
سرقة المكالمات الدولية	٤	١٠
القرصنة	٣	٧,٥
المجموع	٤٠	١٠٠٪

تكشف معطيات الجدول السابق عن أن جريمة القذف والتشهير سواء الموجهة للشركات أو الفتيات في مقدمة الجرائم بنسبة (٣٥٪) ثم يأتي بعد ذلك جرائم النصب والاحتيال بنسبة (٢٥٪) ثم جرائم سرقة المكالمات الدولية من خلال مراكز الاتصالات المنتشرة في كل مكان باستخدام الوصلات والأجهزة التليفونية بنسبة (١٠٪) ، وأخيراً جرائم الإضرار بالمال العام ، والاحتيال على البنوك وسرقة بطاقات الائتمان ، والأعمال المنافية للآداب والتي حدث تطور نوعى بها من خلال الاعتماد على التليفون المحمول لصعوبة مراقبته . وشبكة الانترنت أيضاً من خلال إنشاء مواقع

مخصصة لهذه الأعمال ، وجرائم القرصنة من خلال فك كلمات سر البريد الإلكتروني للضحايا ، حيث تساوت كلها بنسبة (٧,٥٪) لكل منها .

وتوضح النسب السابقة مدى التنوع في أنماط الجرائم الالكترونية في المجتمع المصري ودخول أنماط لم تكن معهودة من قبل مثل سرقة المكالمات الدولية المرتبطة بالأساس بتطور تكنولوجيا الاتصالات بشكل غير مسبوق . بالإضافة إلي ظهور جرائم كان من الصعب تصور حدوثها مثل التشهير بالفتيات خاصة إذا كانوا من الأقارب أو الجيران .

جدول رقم (١٠)
الأداة المستخدمة في الجريمة

الأداة	ك	٪
الحاسب الآلي	١٤	٣٥
شبكة الانترنت (البريد الالكتروني)	١٨	٤٥
التليفون المحمول	٤	١٠
أجهزة ووصلات تليفونية (جهاز تمرير المكالمات الدولية)	٤	١٠
المجموع	٤٠	١٠٠٪

تكشف معطيات الجدول السابق أن شبكة الانترنت تأتى في المرتبة الأولى في الأدوات المستخدمة في الجرائم الالكترونية وذلك بنسبة (٤٥٪). ويأتي بعد ذلك استخدام الحاسب الآلي في الجريمة خاصة جرائم التزوير

والتزييف ، وذلك بنسبة (٣٥٪) . وأخيراً استخدام التليفون المحمول ، والأجهزة والوصلات التليفونية بنسبة (١٠٪) لكل منهما .

ويوضح ذلك أن شبكة الانترنت على الرغم من المزايا الهائلة التي تقدمها للدول النامية خاصة في مجال التعليم والبحث العلمي بما تتيحه من إمكانات غير محدودة للتعلم طوال الحياة ، وبما يجعلها للكثيرين بمنزلة جامعة بلاجدران [٤٧] ، إلا أن الانترنت لها أخطار كبيرة . ويؤكد ذلك عدد كبير من الدراسات التي أوضحت أن لشبكة الانترنت آثار سلبية ومدمرة منها استخدامها في الجريمة لتبدأ جرائم الانترنت التي غيرت مفهوم الجريمة العادية لتصبح أشد تأثيراً وأسرع انتشاراً وأكثر تنوعاً.والأهم أن ضبط مرتكبيها وإقامة الدليل عليهم يكاد يكون مستحيلاً [٤٨].

جدول رقم (١١)
دوافع ارتكاب الجريمة

الدوافع	ك	٪
اقتصادية	١٨	٤٥
اجتماعية	١٢	٣٠
نفسية	٦	١٥
سياسية	—	—
اجتماعية واقتصادية	٤	١٠
المجموع	٤٠	١٠٠٪

تكشف معطيات الجدول السابق عن أن الدوافع الاقتصادية تأتى في المقدمة من حيث كونها الدافع الرئيسي لارتكاب الجريمة وذلك بنسبة (٤٥٪) ، وتأتى بعد ذلك الدوافع الاجتماعية بنسبة (٣٠٪) ثم الدوافع النفسية بنسبة (١٥٪) ، وأخيرا الدوافع الاجتماعية والاقتصادية بنسبة (١٠٪) .

والمعطيات السابقة تؤكد ما سبق الإشارة إليه من أن سوء الأحوال الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة المرتبط بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة كان له أثر كبير في ارتفاع معدلات الجريمة . ومع ذلك فالدوافع الاجتماعية والاقتصادية والنفسية تلتقي في إطار واحد تقريباً. ويفصح هذا التلاقي عن أن دوافع الجريمة متعددة الأبعاد ، رغم انطلاقها من أسس متقاربة .

جدول رقم (١٢)
كيفية اكتشاف الجريمة

البيان	ك	٪
إبلاغ الضحية	٣٨	٩٥
اكتشاف أجهزة الأمن	٢	٥
المجموع	٤٠	١٠٠٪

تكشف معطيات الجدول السابق عن أن معظم الجرائم (٩٥٪) تم اكتشافها من خلال الإبلاغ من الضحية ، في مقابل نسبة ضئيلة (٥٪) من الجرائم تم اكتشافها من خلال أجهزة الأمن . وهذا راجع بالأساس لحداثة هذا النوع من الجرائم وسهولة إخفاء معالم الجريمة وبالتالي صعوبة اكتشافها .

ويعكس ذلك ما تم ذكره في التراث النظري من أن الجرائم الالكترونية كثيرة ومتنوعة وتعد تطوراً للجرائم العادية لكنها أشد تأثيراً وأسرع انتشاراً لذلك فمن الصعب اكتشاف الجرائم الالكترونية قبل حدوثها، وأيضاً من الصعب إثبات ارتكاب الجرائم الالكترونية لأنه يمكن استخدام أجهزة اتصالات لا تخص مرتكب الجريمة ، كما يمكن في جرائم الانترنت ارتكابها عن طريق مقاهي الانترنت وبالتالي تكون هناك صعوبة كبيرة في الإثبات ما لم يكن هناك تحديد لاسم الشخص ورقم الجهاز وساعة دخوله على الشبكة وذلك في سجلات المقهى .

جدول رقم (١٣)
أسلوب ضبط الجناة

أسلوب الضبط	ك	٪
تتبع مقاهي الانترنت التي أرسلت منها الرسائل	٧	١٧,٥
فحص الرسائل بالأسلوب الفني والتقني	١٥	٣٧,٥
المتابعة المستمرة والحصول على صورة إيصالات المكالمات المحلية	١١	٢٧,٥
محاولة استدراج الجناة ومسايرتهم	٥	١٢,٥
محاولة تحديد مصدر الرسائل والتليفونات المحلية	٢	٥
المجموع	٤٠	٪١٠٠

توضح معطيات الجدول السابق أن أسلوب فحص رسائل البريد الالكتروني بالأسلوب الفني والتقني يأتي على رأس أساليب ضبط الجناة في الجرائم الالكترونية وذلك بنسبة (٣٧,٥٪) ويأتي بعد أسلوب المتابعة المستمرة والحصول على صورة إيصالات المكالمات المحلية بنسبة (٢٧,٥) ، ثم أسلوب تتبع مقاهي الانترنت التي أرسلت منها رسائل البريد الالكتروني بنسبة (١٧,٥٪) ، ثم أسلوب محاولة تحديد مصدر الرسائل والتليفونات المحلية المستخدمة في الاتصال بشبكة الانترنت بنسبة (٥٪) .

ولا شك أن أساليب ضبط الجناة تعكس أهمية تطوير المؤسسات الأمنية بما يتفق مع العصر الرقمي الذي نعيشه ، وبما يحقق فاعلية أكبر لهذه المؤسسات في التعامل مع الجرائم الالكترونية ، وبما يحقق انتقال هذه المؤسسات من أسلوب العلاج إلى أسلوب الوقاية من هذه الجرائم .وفي إطار

ذلك أشار" مؤتمر الإنتربول السادس " لجرائم المعلومات الذي عقد بالقاهرة في أبريل ٢٠٠٥ إلي أن جـرائم المعلومـات تشـكل تهديـداً متزايـداً وظـاهرة إجرامية متصاعدة عالمياً تتطلب المزيد من التعـاون الـدولي ومعـايير قانونيـة وإجرائية قياسية لمكافحتها [٤٩] .

جدول رقم (١٤)
التكييف القانوني للجريمة

نوع العقوبة	ك	٪
الكفالة أو الحبس الاحتياطي	١٧	٤٢,٥
منظورة أمام المحاكم	١٣	٣٢,٥
تم الحكم فيها	٣	٧,٥
غير مبين	٧	١٧,٥
المجموع	٤٠	١٠٠٪

تكشف معطيات الجدول السابق عـن أن نسـبة كـبيرة مـن الجـرائم التي نشرت بالمجلة (٤٢,٥ ٪) كان الحكم المذكور هو إخلاء سبيل المتهم بكفالة مالية أو الحبس الاحتياطي لحـين تقديمـه للمحاكمـة . ويـأتي بعـد ذلك ذكر كون القضية منظورة أمام المحاكم بنسبة (٣٢,٥٪) ثـم يـأتي بعـد ذلك الجرائم غير المبين الحكم بها بنسبة (١٧,٥٪) ، وأخيراً تأتى الجرائم التي تم ذكر الحكم فيها بنسبة (٧,٥٪) .

وتعكس المعطيات السابقة أنه فى معظم الجرائم التي نشرت بالمجلة لم يتم بيان العقوبة وذلك يرجع بالأساس إلى اهتمام المجلة بسرعة نشر الجريمة بمجرد تحويلها للنيابة دون الحكم فيها على الرغم من أهمية بيان العقوبة حيث يعمل ذلك على ردع الجريمة ويوضح جوانب القانون للقراء ولو حتى تم نشر ذلك في الأعداد التالية . وقد يكون الحصول على بيانات الجريمة في مراحلها الأولى أيسر من متابعتها في ساحات القضاء ، فالأسلوب الأول يخدم أهداف المجلة أكثر من الأسلوب الثاني . فهو يمد المجلة بأنواع جديدة من الجرائم تثير القارئ وتجذب انتباهه نحو المجلة فيزيد توزيعها بشكل كبير .

أما بالنسبة للحالات الضئيلة التي تم ذكر الحكم فيها فقد كان ذلك مرتبطاً بنوع الجريمة إذا كانت مثيرة للرأي العام وتمثل اعتداءاً صارخا على القيم والتقاليد مثلما حدث عندما عاقبت محكمة جنح مدينة نصر شاباً خريج كلية التجارة بالحبس ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة خمسة آلاف جنيه لإيقاف التنفيذ لاتهامه بإنشاء موقع مخل بالآداب على شبكة الانترنت الدولية لابنة موظف بإحدى الهيئات ، وتضمن الموقع جميع البيانات الشخصية وصورتها وأرقام تليفونها ، وزعم أنها ترغب في إقامة علاقات جنسية مع الشباب ، ولكل من يرغب ، مما عرضها وأسرتها لمضايقات ومعاكسات وألفاظ نابية من جانب الكثيرين الذين زاروا الموقع . وذلك انتقاماً من والدها الذي رفض خطبتها له ، وجاء الحكم بعد أسابيع قليلة من ارتكاب الشاب لهذه الواقعة . وقد قامت المحكمة بتعديل

وصف التهمة الموجهة للشاب من تهمة القذف في حق المجني عليها إلى تهمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمجني عليها مما كان من شأنه تغيير نوع الجريمة وتغليظ العقوبة (مجلة لغة العصر ، العدد ٣١ ، يوليو ٢٠٠٣ ص ٨٢ ،٨٣) .

جدول رقم (١٥)
صور ردود الفعل عند المجرم

ردود الفعل	ك	٪
ندم	١٧	٤٢,٥
انهيار	٩	٢٢,٥
لا مبالاة	٤	١٠
غير مبين	١٠	٢٥
المجموع	٤٠	١٠٠٪

من معطيات الجدول السابق يتضح أن ندم المجرم على ما فعله يأتي في مقدمة ردود الفعل التي تم ذكرها بالمجلة للمجرم بعد القبض عليه واعترافه (٤٢,٥ ٪) ويأتي بعد ذلك حالات انهيار المجرم بنسبة (٢٢,٥٪) ثم حالات اللامبالاة بنسبة (١٠٪) . أما نسبة الجرائم التي لم يتم فيها توضيح ردود الفعل أو شعور المجرم بعد القبض عليه فقد بلغت (٢٥٪) .

ويلاحظ أن الاهتمام بذكر ردود الأفعال عند المجرم بعد القبض عليه ، يكون له عظيم الأثر على القراء . فتصوير المجرم لنفسه على أنه

ضحية ، أو على أنه دفع لارتكاب جريمته ما هي إلا صور لاستعطاف القارئ على المجرم ، وعندما يتعاطف القارئ مع المجرم تفقد الرسالة الإعلامية المناهضة للجريمة مصداقيتها وتفشل في رسالتها . لذلك فاهتمام المجلة بالتركيز على اعتراف المجرم وإظهار ندمه يكون له عظيم الأثر على القارئ حتى يبتعد عن هذه الأفعال .

جدول رقم (١٦)
كيفية الوقاية من الجريمة

كيفية الوقاية	ك	٪
التوعية بطرق ارتكاب الجرائم الالكترونية المختلفة	١٤	٣٥
التأكيد على العقوبة المنتظرة	١٢	٣٠
الوعي بأهمية الإسراع بالابلاغ عن الجريمة	٤	١٠
تأمين كلمة السر عند التعامل مع البريد الالكتروني	٧	١٧,٥
الحذر عند دخول مواقع الانترنت	٣	٧,٥
المجموع	٤٠	٪١٠٠

تكشف قراءة معطيات الجدول السابق عن أن أهم طرق الوقاية من التعرض للجرائم الالكترونية كما تعرضها المجلة يأتي في مقدمتها التوعية التي تقدمها المجلة من خلال عرض الطرق المختلفة لارتكاب الجرائم الالكترونية وذلك بنسبة (٣٥٪) ، ثم يأتي بعد ذلك التأكيد على العقوبة المنتظرة لمن يقوم بمثل هذه الجرائم بنسبة (٣٠٪) ثم أهمية تأمين كلمة السر عند التعامل مع البريد الإلكتروني وعدم الكشف عنها لأي إنسان

بنسبة (١٧,٥٪) ، ثم الوعي بأهمية الإسراع بالإبلاغ عن الجريمة بنسبة (١٠٪) ، وأخيراً الحذر عند دخول مواقع الانترنت بنسبة(٧,٥٪) .

وبالإضافة إلى أساليب الوقاية السابقة يعتقد الباحث أن هناك أهمية لقيام المشرع بإصدار نصوص تشريعية رادعة في مواجهة تلك الجرائم المستحدثة نظراً لعدم وجود نصوص قانونية مخصصة لمواجهة تلك الجرائم حيث يتم تكييفها في ظل النصوص القانونية الأخرى خاصة في ظل تزايد هذه الجرائم بشكل كبير ، وتزايد أضرارها الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكبر .

تاسعاً: النتائج العامة للدراسة:

١- جرائم الإباحية الالكترونية من أكثر الجرائم التي شغلت مساحة كبيرة في أعداد المجلة المختلفة نظراً لما تمثله هذه الجرائم من عنصر جذب كبير للقارئ ، ولكون هذه الجرائم مادة إعلامية يسعى إليها القارئ بشغف لكونها تتمتع بالإثارة والتشويق والجذب . كما لوحظ خلو أعداد المجلة من جرائم الإرهاب الالكتروني نظراً لحداثة هذا النوع من الجرائم على المجتمع المصري بعكس الدول الأخرى .

٢ - الغالبية العظمي من مرتكبي وضحايا الجرائم الالكترونية تقع في الفئة العمرية (٢٠ -٣٠) نظراً لإلمام هذه أفراد هذه العينة بالتقنيات الحديثة لنظم الاتصال والمعلومات ، وبالتالي زيادة معرفتهم بكيفية استخدام هذه التقنيات الحديثة في الجريمة .

٣ - معظم مرتكبي الجرائم من ذوي المؤهلات الجامعية ولا يعملون ،أما معظم الضحايا فمن ذوي المؤهلات الجامعية مع وجود نسبة تصل إلي ١٠٪ من ذوي المؤهلات فوق الجامعية . وهذا يعكس انفصال التعليم بشكل واضح عن تحقيق أهدافه المجتمعية فبدلاً من أن يساهم التعليم في التنمية من خلال توفير الكوادر البشرية المؤهلة نجد أن عدداً لا يستهان به يتجه نحو الجريمة لفقدانهم للأهداف والمعايير ولفرص العمل المناسبة . كما يعكس سيادة ثقافة الاستهلاك وسعى الجميع نحو الحصول على المال بأي شكل .

٤ - معظم مرتكبي الجرائم ينتمون لأسر ذات دخل متوسط ،أما معظم الضحايا فمن ذوى الدخل المرتفع . وهذا يوضح أن التغيرات التي طرأت

على المجتمع المصري في ظل سياسة الخصخصة وما أدت إليه من غلاء المعيشة والانخفاض الشديد لقيمة الجنيه ربما دفعت البعض نحو الجريمة.

٥ – الغالبية العظمي من مرتكبي وضحايا الجريمة من العزاب مما يعكس ما أدت إليه مرحلة الخصخصة من ضغوط شديدة على آمال فئة العزاب وطموحهم في تكوين أسرة وحياة مستقرة . وكذلك ما يعانيه المتزوجون من صعوبات معيشية متزايدة .

٦ – الجرائم المرتكبة ارتكبت كلها في المدن نظراً لانتشار وسهولة الحصول علي وسائل التقنية الحديثة .

٧ – ارتفاع نسبة الشركات والمؤسسات التي وقعت ضحية للجرائم الالكترونية حتى أن بعض ما تعرضت له هذه الشركات أثر بشكل مباشر على الاقتصاد القومي.

٨ – تنوعت مهن مرتكبي وضحايا الجرائم بشكل كبير، كما أتضح انضمام مهن لم يكن أحد يتخيلها لفئة مرتكبي الجريمة مثل الأساتذة الجامعيين والأطباء والمهندسين ، وربما يعكس ذلك مدى الخلل الذي أصاب بعض أفراد المجتمع المصري .

٩ – في معظم الجرائم كانت هناك علاقة بين الجاني والضحية ، وتنوعت أشكال هذه العلاقة ما بين علاقة العمل ، وعلاقة الجيرة ، والعلاقة العاطفية .

١٠ – جريمة القذف والتشهير سواء الموجهة للشركات أو الفتيات جاءت في مقدمة الجرائم المرتكبة ،ويلي ذلك جرائم النصب والاحتيال ، ثم جرائم سرقة المكالمات الدولية.

١١ – جاءت شبكة الانترنت في المرتبة الأولى في الأدوات المستخدمة في الجرائم الالكترونية بنسبة كبيرة ،ويلي ذلك ا استخدام الحاسب الآلي ثم التليفون المحمول ثم الأجهزة والوصلات التليفونية .

١٢ – جاءت الدوافع الاقتصادية في المقدمة كأهم دافع لارتكاب الجريمة ويلي ذلك الدوافع الاجتماعية ثم النفسية .وذلك قد يعكس الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها جميع أفراد المجتمع المصري .

١٣ – معظم الجرائم تم اكتشافها من خلال الإبلاغ من الضحية .وهذا راجع بالأساس لحداثة هذا النوع من الجرائم وسهولة إخفاء معالم الجريمة وبالتالي صعوبة اكتشافها .

١٤ – جاء أسلوب فحص رسائل البريد الالكتروني بالأسلوب الفني والتقني علي رأس أساليب ضبط الجناة في الجرائم الالكترونية ثم أسلوب المتابعة المستمرة والحصول على صورة إيصالات المكالمات المحلية ، ثم أسلوب تتبع مقاهي الانترنت التي أرسلت منها رسائل البريد الالكتروني.

١٥ – معظم الجرائم التي نشرت لم يتم بيان العقوبة ، وذلك يرجع بالأساس إلى اهتمام المجلة بسرعة نشر الجريمة بمجرد تحويلها للنيابة دون الحكم فيها على الرغم من أهمية بيان العقوبة حيث يعمل ذلك علي

ردع الجريمة ويوضح جوانب القانون للقراء ، ولو حتى تم نشر ذلك في الأعداد التالية .

١٦- ندم المجرم على ما فعله يأتي في مقدمة ردود الفعل التي تم ذكرها بالمجلة للمجرم بعد القبض عليه واعترافه .

١٧- اتضح من الدراسة أهمية قيام المشرع بإصدار نصوص تشريعية رادعة في مواجهة تلك الجرائم المستحدثة نظراً لعدم وجود نصوص قانونية مخصصة لمواجهة تلك الجرائم حيث يتم تكييفها في ظل النصوص القانونية الأخرى خاصة في ظل تزايد هذه الجرائم بشكل كبير ، وتزايد أضرارها الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكبر .

المراجع

١- سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، بحوث في علم الاجتماع الجنائي، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٢ – ١٤ .

2- Phillipson , Michael , Sociological Aspects of Crime and Delinquency , Routledge and kegan Paul , London , 1971 , p. 20 .

3- Klare , Hugh J., Changing Concepts of Crime and it's Treatment , Fergamon press , Oxford , 1966 , p. 1 .

4- Walsh, Dermot and Adrian Poole, A Dictionary of Criminology, Routlege and Kegan Paul , London , 1983 p. 49 .

٥- السيد على شتا، علم الاجتماع الجنائي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٢٧.

٦- عبد الله حسين على محمود، سرقة المعلومات المخزنة في الحاسب الآلي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص ٥ .

٧- المخاطر الأمنية للإنترنت، من شبكة الانترنت :

http: // www.minshawi.com / old / internet – crime . htm.p.1.

8- Smith, Russell and PV Grabosky , Crime in the Digital Age , Controlling telecommunications and Cyberspace

illegalities , Transaction Publishers , New York , 1998 p. 2 .
9- Computer Crime and Internet – Related Crime , from internet :www.iwf.org.uk/
10- Boni, William and Gerald. Kovacich , Netspionage : The Global Threat to Information , Butter Worth & Heinemann Books , Boston , 2002 , p. 201 .
11- Robber , Way , Crime on the Internet , Butter worth & Heinemann , Boston , 1999 , pp. 7 – 8 .
12 - Ibid .pp.12 – 13 .
١٣ – شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال: المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١١٧.
14-OECD, The Knowledge-based Economy, Organization of Economic Co-operation and Development, Paris, 1996, pp.1-3.
١٥– نبيل السمالوطي ، التنمية ومجتمع المعلومات في العالم العربي، سلسلة دراسات إسلامية ،العدد ١١٢ ،المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،وزارة الأوقاف ،القاهرة ،ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ٦٦ .
١٦–محمد السيد سعيد ، العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامي للتعامل معها، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية العدد ١٥، أبريل ٢٠٠٣، ص ١٤.

١٧- محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال، التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال، دراسة وصفية، فى السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦، ص ١٠٢.

18 - Carnoy, Martin, Education and Development in the Third World, Grove press, London, 1987, p.2.

١٩- على الدين هلال، النظام الدولي الجديد ، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، المجلد ٢٣، يونيو ١٩٩٥، ص ١٤.

٢٠- عبد المنعم سعيد، العرب والنظام العالمي الجديد، الخيارات المطروحة، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مايو ١٩٩١، ص ٦-٧.

٢١- بيل جيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت، طريق المستقبل، ترجمة، عبد السلام رضوان، سلسة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٢٣١، مارس ١٩٩٨، ص ٩.

٢٢- آلفن توفلر، بناء حضارة جديدة، ترجمة، سعد زهران، الطبعة الأولى، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٢-٣٣.

23-Castells, Manuel et al., the New Global Economy in the Information Age, Reflections on our Changing World, the Pennsylvania, 1993, p.155.

٢٤- آلفن توفلر، بناء حضارة جديدة، مرجع سابق، ص ٣٣.

25-Norris, P., Global Governance and Cosmopolitan Citizens, in J.S. Nye and j.D. Donahue (eds.), Governance in a Globalizing World, Brookings institution press, Washington, D.C, 2000, p.30.

٢٦-مرتضى معاش، المعلوماتية مواجهة تاريخية جديدة، من:

http://www.annabaa.org/list/form/share.htm p8.

27- Thomas , Douglas and Brian D. loader , Crime , Law Enforcement , Security and Surveillance in the Information age , Routledge , London , 2000 , p. 5 .

٢٨ - مشعل عبد الله القدهي ، المواقع الإباحية على شبكة الانترنت وأثرها على الفرد والمجتمع ، من شبكة الانترنت :

http://www.saaid.net/mktarat/abahiah/.htm, p.3.

٢٩ - بهاء شاهين، شبكة الانترنت، العربية لعلوم الحاسب، القاهرة، ج٢، ١٩٩٦، ص ٢٠٦.

٣٠ - المخاطر الأمنية للانترنت، مرجع سابق، ص ٢ .

٣١ – منصور بن عبد الرحمن العسكر، عندما يخدش الانترنت حياء المجتمع، جريدة الرياض، العدد ١٣١٩٧، ٢٠٠٤/٨/٨، من شبكة الانترنت:

www.Riyadhnet/mainpage //index.php.

32 - Smith, Russell and PN Grabosky , Crime in the Digital Age , op. cit , pp. 18 – 19 .

٣٣ – رضا عبد السلام ،اقتصاديات الجريمة ، هل يخضع السلوك الإجرامي لحسابات التكلفة والعائد ، مطبعة جامعة المنصورة، ٢٠٠٣، ص١٥ .

34 - Thomas, Douglas and Brian D. loader, Crime, Law Enforcement , Security and Surveillance in the Information age op. cit , p. 6 .

35 - Newton , Michael , the Encyclopedia of High Tech Crime and Crime – Fighting , from internet :

www:amazon.com / exec / obidos / Asian / 2003 / true crime – 20 .

٣٦ – شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال، مرجع سابق، ص ص ١٣٥ – ١٣٦.

٣٧ – المخاطر الأمنية للانترنت، مرجع سابق ،ص ٣.

٣٨ – عماد الدين سلطان ،مختصر الدراسات الأمنية ، الجزء الأول ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض، ١٩٨٦، ص١١٣.

٣٩ – صلاح الدين محمد منسي ، دراسات في السلوك الإجرامي ، مكتبة كلية الآداب ،جامعة الزقازيق ،١٩٨٧ ،ص ص ٦٧– ٦٨ .

٤٠ – محمد عارف ،الجريمة في المجتمع ،نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي ، ط١ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٧٥، ص ص٧٤٦، ٧٨٣ .

٤١ – عبد الباسط عبد المعطي ، البحث الاجتماعي ،محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ٢٩٣ .

٤٢ – محمد علي محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمي ، دراسة في طرائق البحث وأساليبه ،ط ٣ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣، ص ٤٣٩ .

٤٣ – عبد الباسط عبد المعطي ، البحث الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٠ – ٣٠٥ .

44 - Csaba, Laszlo, Privatization, Liberalization and Destruction :Recreating the Market in Central and Eastern Europe, Dartmouth, Brookfield, USA, 1994, p. 46.

٤٥– رمزي زكي، وداعاً للطبقة الوسطي، تأملات في الثورة الصناعية الثالثة والليبرالية الجديدة، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٩٩.

٤٦- أحمد زايد ، تناقضات الحداثة في مصر ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ،٢٠٠٥ ،ص ٢٤ .

٤٧- آسا بريغز ، بيتر يورك ، التاريخ الاجتماعي للوسائط ، من غتنبرغ إلي الانترنت ،ترجمة : مصطفي محمد قاسم ،عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،العدد ٣١٥ ،مايو ٢٠٠٥ ، ص٤٠٢ .

٤٨- إياس الهاجري ، جرائم الانترنت ، من شبكة الانترنت :
www.minshawi.com

٤٩- مجلة لغة العصر ،العدد ٥٣ ، مايو ٢٠٠٥ ،ص ص ٦٦ -٦٧ .